المجال، والذي يقضي بتحميل أعباء تمويل الأحزاب لخزينة الدولة (وكانت الخزينة قد صرفت لهذه الغاية، مثلاً، خلال سنة، من ١٩٧٩/٦/١ إلى ١٩٨٠/٥/٣١، ما مجموعه ٨,٧٥٠,٠٠٠ شيكل تقريباً، أي ما يساوي ٨٧٥,٠٠٠ دولار[٥٥])،يسمح أيضاً للأحزاب نفسها بقبول التبرعات من أشخاص في داخل اسرائيل ومن شخصيات إعتبارية خارجها. كما أن في القانون نفسه ثغرات أخرى يمكن النفاذ منها وجمع الأموال للأحزاب بطرق مختلفة[٥٦]. وكان مراقب الدولة قد طالب بسد تلك الثغرات، بواسطة إدخال تعديلات مناسبة على القانون، ولكن دون جدوى[٥٧].

ونتيجة لنشاطه هذا، إتهم غاؤون من قبل وسائل الاعلام الاسرائيلية بإثارة التفرقة و«النعرات الطائفية». وقد رد على هذه الاتهامات ببيان ــ يوضح إلى حد ما طبيعة تفكير الزعماء السفاراديم وتظلماتهم ــ جاء فيه: «أن في اسرائيل ١٩٨١ شعبان [أي اليهود الغربيون والشرقيون] بدلاً من واحد... ولأن اسرائيل تزعم بأنها تتصرف وفق [قيم] المجتمع الغربي، فإنها تخشى التأثير الشرقي للسفاراديم من شمال افريقيا. ان الأحزاب [الاسرائيلية] تريد الاستمرار في سيطرتها، واستغلال يهود آسيا وشمال افريقيا كأنهم جنودها الخاصون بها. وهي تسعى عملياً، إلى صهرهم في حضارتها الغربية المزعومة، واستئصالهم من تراثهم وحضارتهم... أن التفرقة هي من ثمار نشاط تلك الأحزاب نفسها، فهي التي زرعت الفرقة والحواجز بين [اليهود] المغاربة والعراقيين واليمنيين، وكأنهم أدوات على لوحة شطرنج بدلاً من أن تعتبرهم، ببساطة، مواطنين اسرائيليين... إن هذه بالنسبة لي لا سامية يهودية... فالمؤسسة السياسية [الاسرائيلية] رأت في السفاراديم مواطنين من الدرجة الثانية مصيرهم الفشل دائماً»[٥٨].

والسؤال الذي يطرح نفسه هُنا هو هل تصمد قائمة تامي وتكبر وتتحول إلى ممثلية لليهود الشرقيين، على ما قد يجره ذلك من تأثير على نظام الحكم في اسرائيل، قد تتبعه إنعكاسات وتحولات سياسية عميقة، أم ان المؤسسة الاشكنازية سرعان ما ستدجنها وتجعلها تدريجياً جزءاً منها، بعد إفراغها من مضمونها؟ إنه سؤال يحتاج إلى وقت للاجابة عليه.

الأصوات العربية

إضافة إلى بروز الشرخ الطائفي، يلفت النظر، في نتائج الانتخابات الأخيرة، ذلك التحول الذي طرأ على اتجاه أصوات الناخبين العرب، والذي يبدو كأنه لا يخلو من مضامين ومواقف سياسية جديدة. وقد بلغ عدد أصحاب حق الانتخاب العرب نحو ٢٣٥,٠٠٠، وعدد أصحاب حق الانتخاب كافة نحو ٢,٤٩,٠٠٠، من بين عدد السكان العام البالغ نحو ٤,١٦٥,٠٠٠ نسمة[٥٩]. وكان قد صدر في السنة الماضية تعديل لقانون الجنسية الاسرائيلي منحت بموجبه الجنسية، وبالتالي حق التصويت، لتلك الأقلية من بين السكان العرب في اسرائيل التي لم تكن قد حصلت عليها سابقاً، بحيث أصبح جميع العرب المقيمين في اسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، مع أبنائهم، دون استثناء، مواطنين اسرائيليين، يحق لهم بالتالي التصويت للكنيست[٦٠].